المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/07/2015

# بنشماش: الحكومة تتفاعل "بشكل متدني" مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالنسبة لقضايا استراتيجية

https://www.youtube.com/watch?v=RIROL62hsZQ

## محمد علمي في مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، على أهمية التقرير الذي عرضه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أهمية تتجلى في كون موضوع حقوق الإنسان أصبح ثابتاً من ثوابت رصد المسار الديمقراطي ببلادنا ومؤشراً على نجاعة السياسات العمومية، وبالتالي، فإن البرلمان لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع في كل مراحل تنفيذ صلاحياته الدستورية، وخاصة تلك المتعلقة بالتشريع وبتقييم السياسات العمومية.

كما أن دستور المملكة الجديد، يضيف علمي، والذي يعتبر خطوة غير مسبوقة اتجاه عملية البناء الديمقراطي عمل على مأسسة العلاقة بين البرلمان والمجالس الاستشارية، ومن ضمنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح علمي أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جعل منذ نشأته من موضوع حقوق الإنسان ثابتاً من ثوابت هويته الإيديولوجية والسياسية، باعتباره أحد ركائز بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وعنصراً أساسياً في برنامجه النضالي، حيث عمل، يضيف علمي، منذ نهاية السبعينات على تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وساهم بشكل أساسي في بناء المنظومة الحقوقية في المغرب، إيماناً منه بأن ربح رهان تقدم المغرب يرجع إلى التشبث بالمرجعية الكونية لحقوق الإنسان. وذكر رئيس الفريق بالمبادئ المرجعية لبلغراد والصادرة في فبراير 2012، والتي تحكم علاقة البرلمانات بالمؤسسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعد منطلقا لتناول التقرير. وفي هذا الإطار أكد علمي أنه بات من اللازم أن يطلب البرلمان بغرفتيه، وخاصة مجلس المستشارين، آراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كل القضايا المرتبطة بالتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ملائمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولة لحقوق الإنسان،ومساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقييم السياسات العمومية وتقديمه الدعم للبرلمان في هذا المجال في الشق المتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المساهمة في تدعيم القدرات في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للبرلمانيين والموظفين. وشدد علمي أنه من الضروري اليوم مساءلة المؤسسات الدستورية، ومن ضمنها الحكومة والبرلمان، حول دورها في مجال تدعيم حقوق الإنسان، وجعلها عنصراً أساسياً في بلورة وتقييم السياسات العمومية، مؤكدا أن الدور المركزي الذي يجب أن تلعبه الحكومة في هذا المجال لازال غائباً، خاصة وأن المبادرة التشريعية للحكومة لازالت متعثرة رغم المصادقة على اتفاقية «سيداو» وما شكلته من عنصر ريبة وشك في نوايا الحزب الحاكم تجاه المرجعية الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف علمي، في هذا الإطار، أن الفريق الاشتراكي يؤكد أن دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل مؤسسة البرلمان، بالإضافة إلى أدواره التي يخولها له الدستور والقانون،مشددا على أن بناء مغرب المستقبل كفيل بالتفعيل الكامل للدستور ولدور البرلمان في تنزيله الديمقراطي، فإذا كانت الحكومة بمكوناتها الحالية عاجزة عن الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الاتجاه، فإن الفريق الاشتراكي، ومن خلاله حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عازمان على تحمل المسؤولية تجاه جعل حقوق الإنسان قضية محورية في صلب اهتمامات البرلمان . واعتبر علمي أن المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، والتي أكد الدستور على أولوياتها، هي إحدى الشروط الأساسية لانخراط المغرب في سلم الدول المتقدمة، مؤكدا على أن نضال الحزب من خلال هاته الواجهة البرلمانية مرتبط باحترام هاته المرجعية. واغتنم علمي هاته الفرصة للتذكير بأن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لازال يطالب بالكشف عن حقيقة اغتيال الشهيد المهدي بن بركة، ومع تقدير عمل هيئة الإنصاف والمصالحة ومن بعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن الاتحاد الاشتراكي يعتبر بأن طي صفحة الماضي لن تتم دون الكشف عن الحقيقة تجاه هذا الملف. وأكد علمي أن إحدى المرتكزات الأساسية في تفعيل الدستور تستلزم انخراطاً واسعاً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية، خاصة وأن المواطن المغربي اليوم أصبح بإمكانه اللجوء إلى المنتديات الدولية بعد استنفاد المساطر الوطنية في الدفاع عن حقوقه، مشددا على أن مغرب اليوم لم يعد جزيرة معزولة، لأنه اختار أن يكون منفتحا على العالم، واختار أن يكون مؤسساً لثقافة السلم والعدل وحقوق الإنسان. وأضاف علمي أن سياسة دمج المهاجرين الأجانب كان لها أثر واضح في تدعيم موقف المغرب في الدفاع عن قضاياه الحيوية تجاه المنتظم الدولي، وهو ما يشكل في نظر الاتحاد الاشتراكي قناعة راسخة باعتماد المرجعية الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتنا وسياساتنا العمومية والالتزام ببناء دولة الحق والقانون.

http://usfp.org.ma/ar/index.php/component/k2/item/536-2015-07-28-17-17-21

# معتقل يدخل في إضراب عن الطعام بسجن ورزازات

2745/9

**إلهام بنجدية**

دخل نبيل رياض، المعتقل بالسجن المحلي بورزازات، مجددا، في إضراب مفتوح عن الطعام ابتداء من يوم 22 يوليوز، إلى حين الاستجابة إلى مطالبه المتجلية وفق شكايته التي تتوفر «المساء» على نسخة منها، في فتح تحقيق حول ما تعرض له من طرف مدير السجن المركزي مول البركي باسفي، وكذلك ترحيله إلى أحد السجون القريبة من محل سكناه.

إذ صرح بأن المؤسسة لا تتوفر على طبيب رسمي مداوم لأزيد من خمس سنوات، كما أن العاملين في المصحة لا يتوفرون على أي مؤهل علمي يخول لهم المتابعة والعناية الصحية اللازمتين مما يزيد من خطورة الوضع، وحمل المسؤولية كاملة لجميع الجهات الحقوقية والمدنية في حال تعرضه لأي مضاعفات صحية من جراء الإضراب، منهم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كونه على علم بتفاصيل النازلة وكذلك منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان. السجين الذي يحمل رقم الاعتقال 25554 يقول إنه سبق أن دخل في معركة الأمعاء الفارغة من 25 ماي المنصرم إلى أن تم استدعاؤه يومها للحضور أمام نائب مدير السجن المحلي بورزازات بمعية مدير السجن، وأخبره على إثرها أنه ثمة مسؤولة بمؤسسة محمد السادس تريد محادثته وقام نائب المدير بتركيب الرقم بالهاتف الذي يوجد بالإدارة، ولم يتلق أي رد في البداية بعدها قام باللجوء إلى مكتب مدير السجن، وبعد فترة خرج من جديد وقام بالاتصال برفقة مدير السجن وهذه المرة أجابت السيدة المذكورة وكان موضوع المكالمة بعدما عرفته على منصبها الذي تشغله أن حاولت ثنيه عن الاستمرار في الإضراب عن الطعام وتعليقه، وقطعت وعودا لا يملك الواحد إلا الاستجابة والنزول عند رغبتها الملحة من أجل تعليق الإضراب، مؤكدة أن قضيته من المطالب المشروعة وستجد طريقها إلى الحل، وهو ما دفعه إلى توقيف الإضراب وتعليقه بتاريخ 10 يونيو وبعدها تبين أن الوعود لا أساس لها من الصحة.

# حفل بالدار البيضاء لتتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون

احتضن السجن المحلي لعين السبع بالدار البيضاء، الاثنين، حفلا لتتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون.

وتأتي هذه المبادرة، المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، بتنسيق مع المديرية الجهوية للسجون بالدار البيضاء، لتجسيد حق السجناء في التعليم والتكوين المهني والثقافة، وتشجيعهم على متابعة مسارهم الدراسي بما يساهم في تيسير إدماجهم في المجتمع بعد انقضاء مدة العقوبة.

وذكرت رئيسة اللجنة الجهوية سوميشة رياحة، خلال هذا الحفل، أن هذا الأخير يعد مناسبة من أجل إشراك جميع الفاعلين والمهتمين بقضايا السجون وحثهم على مواكبة السجناء ومساعدتهم على تطوير حسهم بالمسؤولية وتحقيق الرغبة والقدرة لديهم على الاندماج وخاصة عن طريق التعليم.

وأضافت أن اللجنة تسعى من خلال هذا الحفل، الذي تخللته فقرات فنية وثقافية، بالإضافة إلى توزيع جوائز تكريمية وشواهد تقديرية لفائدة التلاميذ والطلبة السجناء المتفوقين، إلى الاحتفاء بالمسار التعليمي الناجح لبعض التلاميذ والطلبة السجناء الذين يتابعون دراستهم بتميز داخل السجن.

من جهته، أكد مدير السجن المحلي، عبد الله السويدي، أن هذا الحفل يكرم التلاميذ والطلبة المتفوقين في جميع المستويات الدراسية، وخاصة بالباكالوريا والإجازة والماستر، إلى جانب الذين حصلوا على شواهد في التكوين المهني، مشيرا إلى أن هذا اللقاء يرمي إلى تشجيع السجناء على المساهمة في البرامج السوسيو-ثقافية والتربوية، وتسهيل إعادة اندماجهم في النسيج الاجتماعي والمهني.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحفل عرف مشاركة عدد من المسؤولين التربويين عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء الكبرى، وفعاليات من المجتمع المدني، كجمعية حلقة وصل، والمرصد المغربي للسجون، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية.

7586/4

الدارالبيضاء

# تتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون

8/3438

احتضن السجن المحلي لعين السبع بالدار البيضاء، يوم الاثنين المنصرم، حفلا لتتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون.

وتأتي هذه المبادرة، المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، بتنسيق مع المديرية الجهوية للسجون بالدار البيضاء، لتجسيد حق السجناء في التعليم والتكوين المهني والثقافة، وتشجيعهم على متابعة مسارهم الدراسي بما يساهم في تيسير إدماجهم في المجتمع بعد انقضاء مدة العقوبة.

وذكرت رئيسة اللجنة الجهوية سوميشة رياحة، خلال هذا الحفل، أن هذا الأخير يعد مناسبة من أجل إشراك جميع الفاعلين والمهتمين بقضايا السجون وحثهم على مواكبة السجناء ومساعدتهم على تطوير حسهم بالمسؤولية وتحقيق الرغبة والقدرة لديهم على الاندماج وخاصة عن طريق التعليم.

وأضافت أن اللجنة تسعى من خلال هذا الحفل، الذي تخللته فقرات فنية وثقافية، بالإضافة إلى توزيع جوائز تكريمية وشواهد تقديرية لفائدة التلاميذ والطلبة السجناء المتفوقين، إلى الاحتفاء بالمسار التعليمي الناجح لبعض التلاميذ والطلبة السجناء الذين يتابعون دراستهم بتميز داخل السجن.

من جهته، أكد مدير السجن المحلي، عبد الله السويدي، أن هذا الحفل يكرم التلاميذ والطلبة المتفوقين في جميع المستويات الدراسية، وخاصة بالباكالوريا والإجازة والماستر، إلى جانب الذين حصلوا على شواهد في التكوين المهني، مشيرا إلى أن هذا اللقاء يرمي إلى تشجيع السجناء على المساهمة في البرامج السوسيو-ثقافية والتربوية، وتسهيل إعادة اندماجهم في النسيج الاجتماعي والمهني.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحفل عرف مشاركة عدد من المسؤولين التربويين عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء الكبرى، وفعاليات من المجتمع المدني، كجمعية حلقة وصل، والمرصد المغربي للسجون، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

# الرميد واليزمي يهملان شكايات السجناء

2-1/3438

## 77 ألف سجين بالمغرب وعددهم في تزايد كبير والجامعي يطالب بمناظرة وطنية

قال عبد الرحيم الجامعي رئيس المرصد المغربي للسجون، إن وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لا يعيران أي اهتمام لمراسلات المرصد بشأن الشكايات التي توصل بها والبالغ عددها 160 شكاية من سجناء ومن جهات مهتمة واحتلت صدارته شكايات تخص سجناء مضربين عن الطعان بلغ عددها 50 شكاية تمت دراستها بعد حفظ البعض منها لعدم الاختصاص وما تمت إحالته لم تجب بشأنه الوزارة والمجلس.

وتأسف الجامعي أمس الثلاثاء في ندوة صحفية بمناسبة تقديم تقرير المرصد المغربي للسجون 2014 حول أوضاع السجون والسجناء تحت عنوان " السجون : السؤال ، والمصير" أن عدد السجناء بالمغرب على أوضاع السجناء معلنا أن عددهم بلغ إلى حدود 2014 حوالي 77 ألف سجين مضيفا أن ظاهرة الإكتضاض والارتفاع المهول لعدد السجناء في السنوات الأخيرة أصبحت تؤرق المرصد.

ودعا الجامعي إلى عقد مناظرة وطنية من أجل التفكير الجماعي في أوضاع السجون والسجناء والمؤسسات السجنية من أجل إطلاق دينامية ونقاش وطني حول مراجعة القوانين ودور اللجان الجهوية لمراقبة السجون، واعتبر رئيس المرصد المغربي للسجون، أن السجن قضية المجتمع معتبرا إياها سابقة على عدة مستويات، وتتقاطع فيها اهتمامات المؤسسات المعنية بالسجون والمهتمين من المجتمعين.

وشدد الجامعي، على أن أي إصلاح للقانون المنظم للسجون في المغرب، يجب أن يتم وفق "مقاربة تشاركية وحوار مسؤول ومتعدد الأطراف"، مذكّراً بالآمال المعلقة عليه فيما يخص قضايا الاعتقال الاحتياطي والرقابة القضائية، والاكتظاظ في المؤسسات السجنية، بالإضافة إلى تزكية وتثمين المكتسبات القانونية، فيما يخص قضايا حقوق الإنسان.

وعكس التقرير السنوي لسنة 2014، معطيات وإحصائيات ومؤشرات حالة السجون بالمغرب، وأوضاع السجناء بها، واستعرض اقتراحات وتوصيات تهم النهوض بقطاع السجون من منطلقات الدستور والمنظومة الجنائية والقانون المنظم للمؤسسات السجنية ، كما تهم حقوق السجناء واحترامها والنهوض بها كجزء من حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

تتمة ص2

# الرميد واليزمي يهملان شكايات السجناء

2/3438

## 77 ألف سجين بالمغرب وعددهم في تزايد كبير والجامعي يطالب بمناظرة وطنية

لكبير بن لكريم

تتمة ص1

وطالب المرصد المغربي للسجون بضرورة ضمان التحقيق السريع والنزيه فيما يتعلق بسوء المعاملة التي يتعرض لها السجناء والسجينات وحالات الوفيات التي تحدث داخل المؤسسات السجنية وشدد على مطلب رفع الميزانية المخصصة لنزلاء المؤسسات السجنية مع العمل على تحسين أوضاع الموظفين العاملين بالمؤسسات السجنية .

وشدد المرصد في تقريره السنوي على ضرورة إيجاد حل لظاهرة الإكتضاض بالسجون معتبرا أنها تحول حيات السجناء إلى جحيم وتعرقل فلسفة إعادة الإدماج واشاد المرصد المغربي للسجون في تقريره بدور المندوبية العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج في تجاوز مواقف الماضي الأمني، وتجاوبها مع المرصد في بعض الحالات والملفات وانفتاحها على المرصد عن طريق تقديمها لمعطيات وبيانات وأرقام وإحصائيات وتقبلها لطلبات الزيارة التي يقوم بها لبعض النزلاء.

وتوخى التقرير السنوي للمرصد اثارة انتباه اصحاب القرار الى ان السجن ليس مزبلة للمذنبين او مرآبا للمهمشين، بل السجن مرفقا للإصلاح وإعادة التربية على المواطنة وعلى احترام القانون واحترام التعايش مع الآخر داخل المجتمع ودعا المرصد في تقريره إلى الاجتهاد لملىء الفراغ القانوني و وضع التعديلات المسطرية الضرورية كما دعا إلى الاهتمام بتطوير الحكامة السجنية حتى يتم وضع حد نهائي لمختلف أشكال الانتهاكات وخرق القوانين ذات الصلة بحقوق السجناء والسجينات وبسوء تطبيق البعض منها حتى تتقوى الثقة في الإدارة السجنية وتتجسد علاقات مؤسساتية ما بين مكونات المجتمع ومنظماته المدنية والإدارة المعنية بالسجون.

وإلى ذلك،تندرج هذه الندوة التي ستشكل مناسبة للوقوف على واقع المؤسسات السجنية ببلادنا، ضمن اهتمامات المرصد بوضعية السجون وحقوق السجينات والسجناء، باعتبارها إحدى المهام الأساسية التي تبلورها مخططات اشتغاله مع عموم شركائه ومع المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج.

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

## دعا إلى استبدال السياسة السجنية ومراجعة شاملة للقانون المنظم للسجون

# صورة قاتمة للمؤسسات السجنية في تقرير للمرصد المغربي للسجون

## 70 ألف سجين في ظل الاكتظاظ مع استمرار ممارسات حاطة من الكرامة

فاطمة ياسين

9144/1-2

(سوري)

كشف المرصد المغربي للسجون أن السجون المغربية مازالت تعاني ظاهرة الاكتظاظ التي اعتبرها أهم وأخطر مشاكل السجون، والتي وصلت، أخيرا، إلى 70 ألف سجين.

وربط المرصد خلال ندوة صحفية نظمها صباح أمس الثلاثاء بالرباط، قدم خلالها التقرير السنوي 2014 حول أوضاع السجون، ظاهرة الاكتظاظ بـ"فشل وعجز السياسة الجنائية في عقلنة العقوبة والاعتقال"، مطالبا بالوعي بمسؤولية القضاء بكافة مكوناته، الذي يرى أنه "يتعامل مع الحرية وقيمتها باستخفاف".

وأوضح التقرير أنه فضلا عن الاكتظاظ، هناك حالات العود، وابتزاز السجناء، وتعسف إدارة بعض السجون، والمعاملة القاسية والحاطة من الكرامة بالمؤسسة.

وسجل المرصد في تقريره العديد من الاختلالات بالسجون في مجال الصحة، واستمرار الزج بمعتقلين يعانون إصابات عقلية وأعراضا نفسية متعددة في الزنازن مع الأسوياء وشدد المرصد، خلال تقديمه لتقريره برسم السنة الماضية حول أوضاع السجون، على أن قانون 30 أبريل 1959 المتعلق بالصحة النفسية والعقلية لم يعد كافيا لعلاج الوضع، ويحتاج للتحيين والتفعيل.

وسجل المرصد أن تقاريره السنوية، وتقرير المقررين الخاصين بالأمم المتحدة، وتقريري المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا تقرير مجلس النواب "أسقطت القناع عن المقاربة الفاشلة لمندوبية السجون منذ سنوات، إذ انتهت جميعها إلى ضرورة استبدال السياسة السجنية وتغيير الاختيارات في تدبير السجون، بالمراجعة الشاملة للقانون المنظم للسجون والقوانين ذات الصلة".

وقال المرصد إنه عالج 160 شكاية مباشرة دون احتساب ما أحيل عليه من جهات مهتمة أو ما تناقلته وسائل الإعلام، تتصدرها الشكايات المتعلقة بالإضراب عن الطعام (50 شكاية)، والترحيل (17)، والاستفادة من مسطرة العفو(6)، والاستفادة من بعض الرخص (3)، كما توصل بشكايتين تشككان في حالات الوفيات بالسجن، أخرى تتعلق بالزيارة والتمدرس. ودعا التقرير إلى إطلاق مسلسل إنشاء الآلية الوطنية المستقلة لمراقبة أماكن الاحتجاز، وإصلاح المنظومة القانونية المنظمة للمؤسسة السجنية، واستبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها إلى عقوبات بديلة، والنهوض بأوضاع المحكومين بالإعدام، معتبرا أن "السجن، بأدواره ووظائفه وموقعه، مرتبط ومتأثر مبدئيا بفلسفة السياسة الجنائية والعقابية، وبواقع قرارات الاعتقال، سواء كان اعتقالا احتياطيا، أو بناء على أحكام أو تنفيذا نهائيا لها، مع انعكاسات ذلك على أوضاع السجون وأدائها وعلى حياة السجناء وظروف إيوائهم". وأوضح المرصد أن الندوة شكلت للوقوف على واقع المؤسسات السجنية، ضمن اهتماماته وضعية السجون وحقوق السجينات والسجناء، باعتبارها إحدى المهام الأساسية التي تبلورها مخططات اشتغاله مع عموم شركائه، ومع المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج.وأضاف أن التقرير السنوي لسنة 2014 يعكس حالة السجون بالمغرب، وأوضاع السجناء بها، ويستعرض اقتراحات وتوصيات للنهوض بقطاع السجون، من منطلقات الدستور، والمنظومة الجنائية، والقانون المنظم للمؤسسات السجنية.

يشار إلى أن الندوة حضرها إلى جانب شركاء المرصد، مختلف وسائل الإعلام، وفعاليات حقوقية ونسائية وثقافية ومدنية، إلى جانب عدد من الباحثين والمختصين، وهيئات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا السجون والسجناء وحقوق الإنسان بالمغرب.

# حفل بالدار البيضاء لتتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون

2/100170

■ احتضن السجن المحلي لعين السبع بالدار البيضاء، أول أمس الاثنين، حفلا لتتويج التلاميذ والطلبة المتفوقين داخل السجون.

وتأتي هذه المبادرة، المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، بتنسيق مع المديرية الجهوية للسجون بالدار البيضاء، لتجسيد حق السجناء في التعليم والتكوين المهني والثقافة، وتشجيعهم على متابعة مسارهم الدراسي بما يساهم في تيسير إدماجهم في المجتمع بعد انقضاء مدة العقوبة.

وذكرت رئيسة اللجنة الجهوية السيدة سوميشة رياحة، خلال هذا الحفل، أن هذا الأخير يعد مناسبة من أجل إشراك جميع الفاعلين والمهتمين بقضايا السجون وحثهم على مواكبة السجناء ومساعدتهم على تطوير حسهم بالمسؤولية وتحقيق الرغبة والقدرة لديهم على الاندماج وخاصة عن طريق التعليم.

وأضافت أن اللجنة تسعى من خلال هذا الحفل، الذي تخللته فقرات فنية وثقافية، بالإضافة إلى توزيع جوائز تكريمية وشواهد تقديرية لفائدة التلاميذ والطلبة السجناء المتفوقين، إلى الاحتفاء بالمسار التعليمي الناجح لبعض التلاميذ والطلبة السجناء الذين يتابعون دراستهم بتميز داخل السجن.

من جهته، أكد مدير السجن المحلي، السيد عبد الله السويدي، أن هذا الحفل يكرم التلاميذ والطلبة المتفوقين في جميع المستويات الدراسية، وخاصة بالباكالوريا والإجازة والماستر، إلى جانب الذين حصلوا على شواهد في التكوين المهني، مشيرا إلى أن هذا اللقاء يرمي إلى تشجيع السجناء على المساهمة في البرامج السوسيو-ثقافية والتربوية، وتسهيل إعادة اندماجهم في النسيج الاجتماعي والمهني.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحفل عرف مشاركة عدد من المسؤولين التربويين عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء الكبرى، وفعاليات من المجتمع المدني، كجمعية حلقة وصل، والمرصد المغربي للسجون، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الجهوية.

# صورة قاتمة للمؤسسات السجنية في تقرير للمرصد المغربي للسجون

دعا إلى استبدال السياسة السجنية ومراجعة شاملة للقانون المنظم للسجون 70 ألف سجين في ظل الاكتظاظ مع استمرار ممارسات حاطة من الكرامة

فاطمة ياسينشر في الصحراء المغربية يوم 29 - 07 - 2015

ربط المرصد خلال ندوة صحفية نظمها صباح أمس الثلاثاء بالرباط، قدم خلالها التقرير السنوي 2014 حول أوضاع السجون، ظاهرة الاكتظاظ ب"فشل وعجز السياسة الجنائية في عقلنة العقوبة والاعتقال"، مطالبا بالوعي بمسؤولية القضاء بكافة مكوناته، الذي يرى أنه "يتعامل مع الحرية وقيمتها باستخفاف".

وأوضح التقرير أنه فضلا عن الاكتظاظ، هناك حالات العود، وابتزاز السجناء، وتعسف إدارة بعض السجون، والمعاملة القاسية والحاطة من الكرامة بالمؤسسة.

وسجل المرصد في تقريره العديد من الاختلالات بالسجون في مجال الصحة، واستمرار الزج بمعتقلين يعانون إصابات عقلية وأعراضا نفسية متعددة في الزنازن مع الأسوياء.

وشدد المرصد، خلال تقديمه لتقريره برسم السنة الماضية حول أوضاع السجون، على أن قانون 30 أبريل 1959 المتعلق بالصحة النفسية والعقلية لم يعد كافيا لعلاج الوضع، ويحتاج للتحيين والتفعيل.

وسجل المرصد أن تقاريره السنوية، وتقرير المقررين الخاصين بالأمم المتحدة، وتقريري المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا تقرير مجلس النواب "أسقطت القناع عن المقاربة الفاشلة لمندوبية السجون منذ سنوات، إذ انتهت جميعها إلى ضرورة استبدال السياسة السجنية وتغيير الاختيارات في تدبير السجون، بالمراجعة الشاملة للقانون المنظم للسجون والقوانين ذات الصلة".

وقال المرصد إنه عالج 160 شكاية مباشرة دون احتساب ما أحيل عليه من جهات مهتمة أو ما تناقلته وسائل الإعلام، تتصدرها الشكايات المتعلقة بالإضراب عن الطعام (50 شكاية)، والترحيل (17)، والاستفادة من مسطرة العفو(6)، والاستفادة من بعض الرخص (3)، كما توصل بشكايتين تشككان في حالات الوفيات بالسجن، أخرى تتعلق بالزيارة والتمدرس.

ودعا التقرير إلى إطلاق مسلسل إنشاء الآلية الوطنية المستقلة لمراقبة أماكن الاحتجاز، وإصلاح المنظومة القانونية المنظمة للمؤسسة السجنية، واستبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها إلى عقوبات بديلة، والنهوض بأوضاع المحكومين بالإعدام، معتبرا أن "السجن، بأدواره ووظائفه وموقعه، مرتبط ومتأثر مبدئيا بفلسفة السياسة الجنائية والعقابية، وبواقع قرارات الاعتقال، سواء كان اعتقالا احتياطيا، أو بناء على أحكام أو تنفيذا نهائيا لها، مع انعكاسات ذلك على أوضاع السجون وأدائها وعلى حياة السجناء وظروف إيوائهم".

وأوضح المرصد أن الندوة شكلت للوقوف على واقع المؤسسات السجنية، ضمن اهتماماته وضعية السجون وحقوق السجينات والسجناء، باعتبارها إحدى المهام الأساسية التي تبلورها مخططات اشتغاله مع عموم شركائه، ومع المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج.

وأضاف أن التقرير السنوي لسنة 2014 يعكس حالة السجون بالمغرب، وأوضاع السجناء بها، ويستعرض اقتراحات وتوصيات للنهوض بقطاع السجون، من منطلقات الدستور، والمنظومة الجنائية، والقانون المنظم للمؤسسات السجنية.

يشار إلى أن الندوة حضرها إلى جانب شركاء المرصد، مختلف وسائل الإعلام، وفعاليات حقوقية ونسائية وثقافية ومدنية، إلى جانب عدد من الباحثين والمختصين، وهيئات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا السجون والسجناء وحقوق الإنسان بالمغرب.

http://www.maghress.com/almaghribia/199339

# الخميس : عصيد و آخرون في ندوة دولية حول الهجرة الخميس المقبل

فري ريف : متابعة

في إطار أنشطة الدورة التاسعة لمهرجان اموكار المنظم من طرف جمعية " ثازيري للتواصل والتنشيط الثقافي" الممتد من يوم الثلاثاء 28 يوليوز إلى غاية 02 غشت 2015 ستنظم ندوة دولية بعنوان " الهجرة من منظور مقاربة حقوق الإنسان "، وذلك يوم الخميس 30 يوليوز 2015 على الساعة الخامسة مساءا ببلدية الحسيمة يشارك في هذه الندوة عدد من أساتذة ومختصين في مجال الهجرة وحقوق الإنسان ,ومن بينهم أحمد عصيد أستاذ باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، رفعت الأمين عن معهد جنيف لحقوق الإنسان، عبد الرحيم قاسو عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، إسماعيل الجباري الكرفطي رئيس هيئة المحامون بطنجة و عضو بمنظمة العفو الدولية، ياسين إيسبويا خبير في قضايا الشباب والمجتمع المدني.

http://www.freerif.com/?p=43729

# مرصد يرصد الاختلالات بالسجون ويدعو إلى إحداث آليات للمراقبة

جدد المرصد المغربي للسجون استنكاره استمرار الزج بالمعتقلين ممن يعانون من إصابات عقلية ومن أعراض نفسية متعددة (الاكتئاب، القلق، الإحباط، الحمق..)بالسجون مع الأسوياء، وشدد المرصد خلال تقديمه للتقرير السنوي برسم السنة الماضية حول أوضاع السجون، على أن قانون 30 أبريل 1959 المتعلق بالصحة النفسية والعقلية لم يعد كافيا لعلاج الوضع ويحتاج إلى التحيين والتفعيل.

التقرير الذي قدمه المرصد بالرباط الثلاثاء 28 يوليوز 2015 سجل العديد من الاختلالات التي لازالت تعرفها السجون في مجال الصحة، الاكتظاظ، حالات العود، ابتزاز السجناء، تعسف إدارة بعض السجون، المعاملة القاسية والحاطة من الكرامة بالمؤسسة..

وتوقف المرصد عند ظاهرة الاكتظاظ على اعتبار أنها أهم وأخطر ما تعاني منه السجون والتي وصلت أخيرا إلى 70 ألف سجين، مشيرا إلى أن ذلك يعني فشل وعجز السياسة الجنائية في عقلنة العقوبة والاعتقال، كما نبه إلى ضرورة الانتباه والوعي بالمسؤولية التي يتحملها القضاء بكافة مكوناته بالنيابة العامة والتحقيق والحكم.

وأكد المرصد أن تقاريره السنوية، وتقرير المقررين الخاصين بالأمم المتحدة، وتقريري **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وكذا تقرير مجلس النواب أسقطوا القناع عن المقاربة الفاشلة لمندوبية السجون منذ سنوات، حيث انتهت جميعها إلى ضرورة استبدال السياسة السجنية وتغيير الاختيارات في تدبير السجون بالمراجعة الشاملة للقانون المنظم للسجون والقوانين ذات الصلة.

وعالج المرصد –حسب التقرير– خلال سنة 2014، 160 شكاية مباشرة دون احتساب ما أحيل عليه من جهات مهتمة أو ما تناقلته وسائل الإعلام، تتصدرها الشكايات المتعلقة بالإضراب عن الطعام (50 شكاية)، الترحيل (17)، الاستفادة من مسطرة العفو (6)، الاستفادة من بعض الرخص (3)، كما توصل بشكايتين تشكك في حالات الوفيات التي تحدث بالسجن، وأخرى تتعلق بالزيارة والتمدرس.

وخلص التقرير إلى ضرورة إطلاق مسلسل إنشاء الآلية الوطنية المستقلة لمراقبة أماكن الاحتجاز، إصلاح المنظومة القانونية المنظمة للمؤسسة السجنية، استبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها إلى عقوبات بديلة والنهوض بأوضاع المحكومين بالإعدام، كما أكد على أن السجن بأدواره ووظائفه وموقعه مرتبط ومتأثر مبدئيا بفلسفة السياسة الجنائية والعقابية وبواقع قرارات الاعتقال سواء كان اعتقالا احتياطيا أو بناء على أحكام أو تنفيذا نهائيا لها، وانعكاسات ذلك وبشكل مباشر على أوضاع السجون وأدائها وعلى حياة السجين وظروف إيوائه وإدماجه.

http://www.jadidpresse.com/?p=53869

# المرصد المغربي للسجون يدعو لحل معضلة الاكتظاظ بالسجون

"شوف تيفي"

دعا المرصد المغربي للسجون إلى وضع حد لمعضلة وإشكالية الاكتظاظ من خلال مراجعة حقيقية لمنظومة العدالة الجنائية وللسياسة العقابية.

وأكد المرصد المغربي للسجون، اليوم الثلاثاء، خلال تقديمه لتقريره السنوي برسم سنة 2014 حول أوضاع السجون والسجناء بالمغرب في ندوة صحفية، على ضرورة إقرار العقوبات البديلة وغير السالبة للحرية، وكذا إصلاح وتحيين المنظومة القانونية للمؤسسات السجنية، وتجسيد المقاربة التشاركية في تدبير قطاع السجون مع السلطات الحكومية والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.

وتضمنت الوثيقة التقديمية للتقرير عددا من التوصيات، تهم على الخصوص الدعوة إلى عقد مناظرة وطنية حول السجون، ودعم المندوبية العامة للسجون سياسيا وماليا وبشريا وقانونيا، وتوسيع وتقوية دور مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وتوسيع شراكتها مع منظمات المجتمع المدني، وإعمال توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** واللجن البرلمانية، فضلا عن التسريع بإنشاء الآلية الوطنية المستقلة لمراقبة أماكن الاحتجاز.

http://www.chouftv.ma/press/24081-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D8%B8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86

# مرصد يدعو إلى وضع حد لمعضلة اكتظاظ السجون من خلال مراجعة منظومة العدالة الجنائية

دعا المرصد المغربي للسجون إلى وضع حد لمعضلة وإشكالية الاكتظاظ من خلال مراجعة حقيقية لمنظومة العدالة الجنائية وللسياسة العقابية.

وأكد المرصد المغربي للسجون، اليوم الثلاثاء، خلال تقديمه لتقريره السنوي برسم سنة 2014 حول أوضاع السجون والسجناء بالمغرب في ندوة صحفية، على ضرورة إقرار العقوبات البديلة وغير السالبة للحرية، وكذا إصلاح وتحيين المنظومة القانونية للمؤسسات السجنية، وتجسيد المقاربة التشاركية في تدبير قطاع السجون مع السلطات الحكومية والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني. وتضمنت الوثيقة التقديمية للتقرير عددا من التوصيات، تهم على الخصوص الدعوة إلى عقد مناظرة وطنية حول السجون، ودعم المندوبية العامة للسجون سياسيا وماليا وبشريا وقانونيا، وتوسيع وتقوية دور مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وتوسيع شراكتها مع منظمات المجتمع المدني، وإعمال توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجن البرلمانية، فضلا عن التسريع بإنشاء الآلية الوطنية المستقلة لمراقبة أماكن الاحتجاز. وفي وثيقة تقديمية، أبرز المرصد أن انعقاد الندوة الصحفية يأتي في سياق دولي يتميز بجهود حثيثة لإقرار المزيد من المعايير والآليات الدولية ذات الصلة بحقوق السجينات والسجناء، وفي سياق متغيرات مؤثرة، على الصعيد الوطني، على واقع الحقوق والحريات وعلى مقومات دولة القانون، من بعض تجلياتها دستور جديد لسنة 2011 وما أقره من ضمانات ذات الصلة بالسجون والسجناء، فضلا عن إطلاق مسلسل نقاش حول قانون المسطرة الجنائية ومسودة القانون الجنائي كقوانين أساسية مهيكلة للعدالة الجنائية. وأشارت الوثيقة إلى أن التقرير يروم تسليط الضوء على واقع المؤسسات السجنية وتحليل تطور هذا الواقع والعلاقات القائمة بين السجين ومحيطه المجتمعي الإداري والقضائي والتشريعي، وكذا إثارة انتباه القائمين على المؤسسات السجنية محليا ووطنيا لمعالجة ما يفرض المعالجة ووضع حد نهائي لمختلف أشكال التجاوزات أو الانتهاكات أو تصحيح خرق القوانين ذات الصلة بحقوق السجناء. كما يهدف التقرير إلى توجيه الدعوة لكل المتدخلين من مسؤولين حكوميين ومؤسسات منتخبة ومؤسسات للحكامة ولحقوق الإنسان من أجل تحمل نصيبها في مسؤولية النهوض بقطاع السجون وخلق انسجام حقيقي من شأنه معالجة القطاع في إطار سياسة شمولية وفي تعاون بين كافة الفاعلين بهدف حماية حقوق السجينات والسجناء. وأوضحت الوثيقة أن المرصد المغربي للسجون عالج خلال سنة 2014، ما مجموعه 160 شكاية مباشرة دون احتساب ما أحيل عليه من جهات مهتمة أو ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة، تهم على الخصوص الإضرابات عن الطعام، والعنف، والاستشفاء، والانتقال إلى سجون أخرى، والعفو والاستفادة من بعض الرخص. وواصل المرصد، خلال 2014، تنفيذ برامج أنشطته المتعلقة على الخصوص بتتبع الشكايات والتظلمات، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان لتعزيز وتطوير المنظومة الحمائية، وديناميةالنقاش حول منظومة القوانين الجاري بها العمل، وكذا المساهمة في النقاش الدائر حول إرساء الآلية الوطنية لمراقبة أماكن الاحتجاز. وشدد التقرير على أن المرصد يسعى من خلال التقرير إلى إثارة الانتباه، على مستوى المؤسسة السجنية والسلطات الحكومية والمؤسسة التشريعية، إلى ضرورة جعل السجن مرفقا للإصلاح ولإعادة التربية على المواطنة واحترام القانون واحترام التعايش مع الآخر داخل المجتمع، مما يتطلب الاجتهاد لملء الفراغ القانوني ووضع التعديلات المسطرية الضرورية، داعيا إلى تطوير الحكامة السجنية.

وتطرق التقرير إلى عدد من الفصول المتعلقة على الخصوص ب"القواعد المعيارية الدولية والوطنية لحماية حقوق السجناء والسجينات"، و"السجون: الإشكاليات، المعطيات والإحصائيات"، و"مقاربة المرصد للنهوض بالسجون وأوضاع السجناء"، و"عرض تحليل الشكايات التي عالجها المرصد المغربي"، فضلا عن الخلاصات والتوصيات. وأبرز رئيس المرصد المغربي للسجون، عبد الرحيم الجامعي، في كلمة خلال الندوة الصحفية حول "السجون، السؤال والمصير"، أن التقرير يرصد ثلاث مرتكزات أساسية تتعلق بالجانب القانوني والتشريعي وتدابير منظومة السجون، وكذا أوضاع السجناء والسجينات، الذين يفوق عددهم 76 ألف نزيل ضمن 77 مؤسسة سجنية، بما يرتبط بذلك من إشكالات تهم على الخصوص الصحة والاكتظاظ والإدماج والعلاقات مع المحيط الخارجي، فيما يهم المرتكز الثالث الشفافية والتعامل والانفتاح على الرأي العام. وأكد المسؤول على ضرورة عقد مناظرة وطنية حول أوضاع السجون، من أجل إطلاق تفكير جماعي عميق بشأن مستقبل جديد للمؤسسة السجنية بالمغرب، بغية الخروج من المنظور الضيق، حتى يصبح السجن مؤسسة للتربية الحقيقية على المواطنة، مشيرا إلى الحاجة لإعادة النظر في البناء القانوني للمنظومة العقابية لإيجاد حلول على مستوى المؤسسة السجنية قانونا وواقعا وتدبيرا وذلك في إطار علاقة السجن بالعدالة الجنائية، فضلا عن أهمية تنظيم الرقابات والتنسيق بينها.

http://m.alraiy.com/2015/07/28/52356/

AL BAYANE

## Mileu carcéral

# Les meilleurs élèves et étudiants primés

Une cérémonie de remise des prix au profit des meilleurs élèves et étudiants en milieu carcéral s'est déroulée lundi à la prison locale d'Ain Sbaâ 1 (Oukacha) à Casablanca, à l'initiative de la Commission régionale des Droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat.

Organisée en coordination avec la délégation régionale de l'Administration pénitentiaire et de la Réinsertion à Casablanca, cette initiative s'assigne pour objectif de consacrer le droit des détenus à l'éducation, à la formation professionnelle et à la culture et leur encouragement à poursuivre leurs études afin de faciliter leur réintégration sociale et professionnelle post-carcérale.

Selon la présidente de la CRDH Casablanca-Settat, Mme Soumicha Ryaha, cette manifestation a constitué une occasion pour réunir les acteurs concernés par la question des prisons et leur inciter à accompagner et apporter soutien aux détenus afin qu'ils puissent redévelopper leur sens de responsabilité et réussir leur réintégration, notamment à travers l'éducation.

A travers cette manifestation, marquée en plus de la remise des prix aux meilleurs élèves et étudiants par des activités artistiques et culturelles, la Commission a célébré le parcours scolaire exceptionnel de certains élèves et étudiants prisonniers qui poursuivent avec succès leurs études, a-t-elle ajouté.

De son côté, le directeur de la prison locale de Aïn-Sebaâ 1 (Oukacha), Abdellah Souidi, a indiqué que cette cérémonie rend hommage aux meilleurs élèves et étudiants de différents niveaux d'enseignement notamment baccalauréats, licences, masters, ainsi que ceux ayant décroché leurs diplômes de formation professionnelle.

Il a souligné que cette initiative vise à motiver les détenus à participer aux programmes socioculturels et éducatifs, le but étant de faciliter leur réintégration dans le tissu social et professionnel.

Outre les membres de la Commission, cette cérémonie s'est déroulée en présence des responsables de l'Académie régionale d'éducation de formation du Grand-Casablanca et des acteurs de la société civile, notamment l'association "Relais Prison" et l'Observatoire marocain des prisons.

12328/6

# Vers la consécration du droit des détenus à l'éducation

Une cérémonie de remise des prix au profit des meilleurs élèves et étudiants en milieu carcéral s'est déroulée récemment à la prison locale d'Aïn Sbaâ 1 (Oukacha) à Casablanca, à l'initiative de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat.

Organisée en coordination avec la délégation régionale de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion à Casablanca, cette initiative s'assigne pour objectif de consacrer le droit des détenus à l'éducation, à la formation professionnelle et à la culture et leur encouragement à poursuivre leurs études afin de faciliter leur réintégration sociale et professionnelle post-carcérale.

Selon la présidente de la CRDH Casablanca-Settat, Soumicha Ryaha, cette manifestation a constitué une occasion pour réunir les acteurs concernés par la question des prisons et leur inciter à accompagner et apporter soutien aux détenus afin qu'ils puissent redévelopper leur sens de responsabilité et réussir leur réintégration, notamment à travers l'éducation.

> Remise des prix aux meilleurs élèves et étudiants en milieu carcéral

A travers cette manifestation, marquée en plus par la remise des prix aux meilleurs élèves et étudiants par des activités artistiques et culturelles, la Commission a célébré le parcours scolaire exceptionnel de certains élèves et étudiants prisonniers qui poursuivent avec succès leurs études, a-t-elle ajouté.

De son côté, le directeur de la prison locale de Aïn Sebaâ 1 (Oukacha), Abdellah Souidi, a indiqué que cette cérémonie rend hommage aux meilleurs élèves et étudiants de différents niveaux d'enseignement notamment baccalauréats, licences, masters, ainsi que ceux ayant décroché leurs diplômes de formation professionnelle. Il a souligné que cette initiative vise à motiver les détenus à participer aux programmes socioculturels et éducatifs, le but étant de faciliter leur réintégration dans le tissu social et professionnel. Outre les membres de la Commission, cette cérémonie s'est déroulée en présence des responsables de l'Académie régionale d'éducation de formation du Grand-Casablanca et des acteurs de la société civile, notamment l'Association "Relais prison" et l'Observatoire marocain des prisons.

Milieu carcéral

17718/4

# Remise des prix aux meilleurs élèves et étudiants

Une cérémonie de remise des prix au profit des meilleurs élèves et étudiants en milieu carcéral s'est déroulée lundi à la prison locale d'Ain Sbaâ 1 (Oukacha) à Casablanca, à l'initiative de la Commission régionale des Droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat.

Organisée en coordination avec la délégation régionale de l'Administration pénitentiaire et de la Réinsertion à Casablanca, cette initiative s'assigne pour objectif de consacrer le droit des détenus à l'éducation, à la formation professionnelle et à la culture et leur encouragement à poursuivre leurs études afin de faciliter leur réintégration sociale et professionnelle post-carcérale.

Selon la présidente de la CRDH Casablanca-Settat, Mme Soumicha Ryaha, cette manifestation a constitué une occasion pour réunir les acteurs concernés par la question des prisons et leur inciter à accompagner et apporter soutien aux détenus afin qu'ils puissent redévelopper leur sens de responsabilité et réussir leur réintégration, notamment à travers l'éducation.

A travers cette manifestation, marquée en plus de la remise des prix aux meilleurs élèves et étudiants par des activités artistiques et culturelles, la Commission a célébré le parcours scolaire exceptionnel de certains élèves et étudiants prisonniers qui poursuivent avec succès leurs études, a-t-elle ajouté.

De son côté, le directeur de la prison locale de Aïn-Sebaâ 1 (Oukacha), Abdellah Souidi, a indiqué que cette cérémonie rend hommage aux meilleurs élèves et étudiants de différents niveaux d'enseignement notamment baccalauréats, licences, masters, ainsi que ceux ayant décroché leurs diplômes de formation professionnelle.

Il a souligné que cette initiative vise à motiver les détenus à participer aux programmes socioculturels et éducatifs, le but étant de faciliter leur réintégration dans le tissu social et professionnel.

Outre les membres de la Commission, cette cérémonie s'est déroulée en présence des responsables de l'Académie régionale d'éducation de formation du Grand-Casablanca et des acteurs de la société civile, notamment l'association "Relais Prison" et l'Observatoire marocain des prisons.

# SATURATION DES PRISONS: L'OMP TIRE LA SONNETTE D'ALARME

L'Observatoire marocain des prisons (OMP) a appelé, mardi 29 juillet, à mettre un terme à l'encombrement à travers une véritable révision du système pénal et de la politique correctionnelle.

Dans une conférence de presse tenue à l'occasion de la présentation de son rapport annuel de 2014 sur la situation des établissements pénitentiaires au Maroc, l'Observatoire a souligné la nécessité d'adopter les peines alternatives et les peines non privatives de liberté, de réformer et d'actualiser l'arsenal juridique, ainsi que de consacrer une approche participative dans la gestion des prisons associant les autorités gouvernementales, les institutions officielles et la société civile.

La note de présentation du rapport a cité plusieurs recommandations, portant principalement sur la nécessité de tenir des Assises nationales sur les prisons, le soutien politique, matériel, humain et juridique à la Direction générale de l'administration pénitentiaire, l'élargissement et le renforcement du rôle de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et l'élargissement de ses partenariats avec les organisations de la société civile, ainsi que la mise en oeuvre des recommandations du **Conseil national des Droits de l'Homme** et des Commissions parlementaires.

Droits des détenus

Cette conférence de presse intervient dans un contexte international marqué par les efforts visant à adopter davantage de normes et de mécanismes internationaux afférents aux droits des détenus et dans le sillage d'un contexte national qui a connu des changements considérables en matière de droits et de libertés. En témoigne la Constitution de 2011 qui a consacré des garanties aussi bien aux établissements pénitentiaires qu'aux détenus, et le débat en cours autour du code de la procédure pénale et l'avant projet du Code pénal, a relevé la note de présentation.

D'après cette note, le rapport vise à jeter la lumière sur la situation des établissements pénitentiaires du royaume et de livrer un diagnostic sur la relation entre les détenus et leur environnement social, administratif, judiciaire et législatif, ainsi qu'à attirer l'attention des responsables des établissements pénitentiaires sur les mesures à prendre dans les cas de dépassements ou de violations des droits des détenus.

Le rapport relève que la Direction générale de l'administration pénitentiaires est en contact direct avec l'OMP. L'objectif étant d'améliorer les conditions de détention et de protéger la dignité des détenus.
A ce titre, l'Observatoire marocain des prisons a traité en 2014 quelque 160 plaintes directes outre les plaintes transmises par les parties prenantes et celles rapportées par les différents médias portant en principe sur les grèves de faim, la violence, le traitement inhumain et le transfert à d'autres prisons.

Promotion des droits humains

En 2014, l'OMP a poursuivi ses activités portant, principalement, sur le suivi des plaintes, la promotion des droits humains et la participation actif au débat en cours sur l'impératif de mettre en place un mécanisme

national de contrôle et de surveillance des lieux de détention.
Le rapport s'est décliné en plusieurs axes, à savoir le cadre normatif international et national en matière des prisons, l'approche de l'Observatoire pour améliorer la situation des prisons et les conditions d'incarcération des détenus, l'examen, l'évaluation et l'analyse des plaintes, ainsi que les conclusions et recommandations.

Intervenant à cette occasion, le président de l'OMP, Abderrahim Jamaia, a indiqué que le rapport est basé sur trois principaux axes traitant de l'aspect légal et législatif et la gestion des prisons et de la situation des prisonniers et prisonnières, dont le nombre dépasse les 76.000 détenus dans 77 établissements. Ce qui pose des problèmes de santé, d'encombrement et d'intégration dans l'environnement extérieur, ainsi que de la transparence et de l'ouverture sur l'opinion public.

Il a également souligné la nécessité de tenir une Assise nationale sur la situation des prisons pour lancer une réflexion commune sur l'avenir des établissements pénitentiaires au Maroc, afin d'adopter une approche globale qui fait de la prison un établissement d'éducation et de citoyenneté.

http://www.le360.ma/fr/societe/saturation-des-prisons-lomp-tire-la-sonnette-dalarme-46959